واحيادُها حقّ والكلام في هذه المسئلة مقامان احدهما اثبات الامكان
والآخر اثبات الوقوع اما الاول فنقول ان عود ذلك البدن ممكن
في نفسه والله تعالى قادر على جميع الممكنات عالم بجميع المعلومات الكليات
والجزئيات فكان القول بالحشر ممكنا فهذا مبنى على اثبات ثلث
مقدمات اما الاولى وهو الامكان الذاتي فلانه لو لم يكن ممكنا لما كان
الابتداء ممكنا وهذا لان الحشر ليس الا اعادة الهيئة الاولى بجميع
صفاته بعد تفرق الاجزاء وتغير الهيئة ومن قدر على الانشاء
كان اقدر على اعادته الى تلك الحالة وذلك بان يجمع الاجزاء المتفرقة
ويخلق فيها الحيوة ففي قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو
اهون عليه اشارة الى الجواز الذاتي واما الثانية وهو ان الله تعالى
قادر على جميع الممكنات فقد دللنا على صحتها فيما مضى وفي قوله تعالى
امن يبدأ الخلق ثم يعيده اشارة الى ان عوده ممكن في نفسه وانه
قادر على هذا الممكن واما الثالثة وهو ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات
الكليات والجزئيات فقد دللنا على صحتها ايضا وفي قوله تعالى
وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل
يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم اشارة الى
الجواز الذاتي والقدرة والعلم بجميع المعلومات واول مرة خيوة

بالارواح والاجساد فكذا الاعادة والغاية فيها اثبات القدرة على
تمييز اجزاء بدن هذا الانسان عن اجزاء بدن ذلك الانسان اذا
اختلط البعض بالبعض لانه لما كان عالما بجميع الكليات والجزئيات
كان عالما بان الجزء الذي تحت قعر البحر والجزء الذي فوق
الجبل من اجزاء زيد واما المقام الثاني وهو اثبات الوقوع فنقول
اذا ثبت الامكان والقواطع السمعية كقوله تعالى يخرجون من الاجداث
كانهم جراد منتشر ونفخ في الصور فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون
ثم نفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون ناطقة بوقوعه فوجب
القول بوقوعه وزعمت الفلاسفة ان الحشر للارواح دون الاجساد
واعلم ان القائل بالمعاد الروحاني دون الجسماني جمهور الفلاسفة
الالهية واما متاخروهم الفلاسفة الطبيعية فالتوقف في كل واحد منهما
جالينوس واهل الاسلام متفقون على اثبات المعاد الجسماني
والجمع بين انكار المعاد الجسماني وبين الاقرار بان القرآن حق متعذر
على من مارس علم التفسير علما ان الآي الواردة في هذا لا تقبل
التاويل وبتقدير تسليمهم ان حشر الاجساد لا يتم الا مع القول بصحة
اعادة المعدوم لكن هذا محال فكذا الاول بيانه ان الحكم على الشيء بانه
قبل اعادته موقوف على كون ذلك الشيء متعينا في نفسه مختصا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)